التربية الدامجة وتحقيق الاندماج المدرسي للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة؛ نحو إرساء آليات دامجة للحد من ظاهرتي الوصم والاستبعاد الاجتماعي

د. فريد العماري
دكتوراه في علوم التربية وديدكتيك التاريخ
أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
لجهة فاس مكناس
المغرب

ملخص:

تعترض عملية إرساء التربية الدامجة في المدرسة المغربية صعوبات وتحديات تحتاج إلى المزيد من المثابرة والحرص على تعبيد الطريق أمام تجويد تعلمات الأطفال في وضعية إعاقة، بمستوياتها المختلفة، وتيسير وتحفيز إدماجهم المدرسي والاجتماعي. ولتجاوز بعضا من هذه الإكراهات التي تحد من فعالية ونجاعة السيرورات الدامجة اقترحت الدراسة العمل على تفعيل إستراتيجية سوسيو-تربوية لضمان فعالية ونجاعة المشاريع المؤسساتية الدامجة والمندمجة بواسطة الانخراط في العمل التكاملي بين كل الفاعلين والمتدخلين، بما يقتضيه ذلك من عقد شراكات، وإرساء الفرق الطبية والتربوية المتعددة التخصصات، والوسائل والتجهيزات والولوجيات... وهو ما سيسهم لا محالة في الحد من ظاهرتي الوصم والاستبعاد الاجتماعي، وإرساء آليات الإنصاف وتكافؤ الفرص.

كلمات مفتاحية: التربية الدامجة، الاندماج المدرسي، ذوي الاحتياجات الخاصة، مشروع المؤسسة الدامج.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

العماري، فريد. (2024، نونبر). التربية الدامجة وتحقيق الاندماج المدرسي للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة؛ نحو إرساء آليات دامجة للحد من ظاهرتي الوصم والاستبعاد الاجتماعي. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 8، السنة الأولى، ص 353-379.

Abstract:

The implementation of inclusive education in Moroccan schools faces numerous challenges and obstacles. To overcome these barriers and ensure the quality of learning for children with disabilities, a more persistent and focused approach is needed. This study proposes the activation of a socio-educational strategy to guarantee the effectiveness and efficiency of inclusive school projects. This strategy involves fostering collaboration among all stakeholders, establishing multidisciplinary medical and educational teams, and providing necessary resources and accessibility. These actions will undoubtedly contribute to reducing stigma and social exclusion, and promoting equity and equal opportunities.

Keywords : Inclusive education, school integration, special needs, inclusive school project.

مقدمة

شكل إصدار "دليل التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة" (2019)، من طرف مديرية المناهج بالوزارة الوصية، بداية تحول نوعي في التعامل مع الأطفال في وضعية إعاقة في المدرسة المغربية. فقد أدى التكفل التربوي بهذه الفئة إلى تعميم مفهوم جديد للتربية الدامجة، والذي يمكن تحديده بأنه نمط تربوي متخصص، يتأسس على تفعيل حق الجميع في تربية ذات جودة، وتمكين الفئات في وضعية إعاقة من الاستفادة من نموذج تربوي يعتمد آليات التكييف والملاءمة، في أفق القطيعة مع التمييز والاستبعاد والإقصاء، والعمل على تفعيل آليات دمج جميع فئات المتعلمين في النظام التربوي، وذلك تحقيقا للإنصاف وتكافؤ الفرص.

لقد تمحورت الدراسة التي أنجزها د. أمحدوك في بلورة "مشروع المؤسسة الدامج " كإطار جديد لتفعيل الإصلاحات التربوية الدامجة للأطفال في الوضعيات الخاصة، وهو إطار منفتح على دعامات واشتراطات ينبغي أن تتوفر منذ المنطلق: كالمشروع الشخصي للمتعلمين؛ ومشروع الفصل الدراسي؛ مرورا بتكييف وملاءمة المناهج التعليمية مع الحاجيات الخاصة بالمتعلمين في وضعية إعاقة، وتفعيل المشروع الدامج للمتعلم، الذي يستجيب لحاجات وخصوصيات التلميذ في وضعية إعاقة؛ وأخيرا تقديم الخدمات الطبية والشبه طبية والرعاية النفسية الاجتماعية الملائمة لمختلف وضعيات الإعاقة التي يعاني منها المتعلمون.

تساوقا مع ذلك انطلقت الدراسة من مجموعة من التساؤلات المرتبطة بمفهوم التربية الدامجة والأطر المرجعية الوطنية والدولية المؤسسة لهذا المفهوم، مع التركيز على أهم المقاربات والموجهات المفهومية ذات الصلة بالموضوع كمفهوم المشروع البيداغوجي الفردي؛ ومفهوم القسم الدامج؛ ومفهوم المشروع المدرسي الدامج، وقد كان الهدف منها رصد آليات تدبير التربية الدامجة على مستوى السياسات العمومية وصعوبات الأجرأة والتنزيل على المستوى المدرسي، بما فيها الإكراهات الفضائية والمجالية والإكراهات المرتبطة بالتمثلات والاتجاهات والمواقف، وباقي الإكراهات ذات الطبيعة التنظيمية والبيداغوجية والتواصلية... فبعد بسط مفهوم الإعاقة في بعده العلمي والاجتماعي، وتحديد مستويات الإعاقة وأنواعها الحركية والحسية وغيرها، انتقل المؤلف إلى المحور الذي يشكل حقا قيمة مضافة بالنسبة للدراسة، ويتعلق الأمر باقتراح جيل جديد من المشاريع المؤسساتية للتربية الدامجة، مع رصد وتتبع شروط نجاح مشروع المؤسسة الدامج وتدقيق معايير جودته تخطيطا وتنفيذا وتقييما. وفي الختام حرص المؤلف على إعطاء

نفس جديد لدينامية التغيير، التي بدأ يشهدها مجال إرساء مقاربة جديدة لضمان حق جميع الأطفال في تربية ذات جودة، وذلك بواسطة بلورة واقتراح براديغم عام لمشروع مؤسسة تربوي يكون مندمجا ودامجا.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تساهم في تقديم بدائل تقنية ومنهجية ووظيفية من شأنها ضمان التنزيل الفعال لبراديغم التربية الدامجة، وذلك انطلاقا، كما أسلفنا، من تشخيص موضوعي لمحدودية خطة العمل المعتمدة في تنزيل إستراتيجية التربية الدامجة. كما تأتي أهمية هذه الدراسة في مواكبة الفاعلين التربويين، بواسطة تذليل الإكراهات التي تعترض مشاريعهم في التربية الدامجة على المستوى المجالي والمواقفي والتعليمي والاجتماعي والتنظيمي، وتقديم أطر معرفية ومقاربات منهجية وإجراءات تقنية من شأنها أن تكون بمثابة خارطة طريق للتفعيل الأمثل لمشاريع التربية الدامجة وضمان أجرأة فعالة وناجعة لها؛ وبالتالي تحقيق العدالة التربوية لفائدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ومناهضة العنف والوصم الاجتماعي الذي تعاني منه هذه الفئة من الأطفال داخل المدرسة المغربية.

أسئلة الدراسة

تتوخى الدراسة تقديم الجواب عن الأسئلة التالية:

- كيف يمكن ضمان نجاح حق التربية والتعليم للجميع، لاسيما حق الأطفال في وضعية إعاقة؟
- ما العوامل الكامنة وراء عجز النظام التعليمي المغربي عن توفير التمدرس لمختلف فئات الأطفال ذوي الحاجات الخاصة؟
- إلى أي حد يمكن مشروع المؤسسة الدامج من تخطي كل العقبات والعوائق الاجتماعية والاقتصاديّة والثّقافيّة والإدارية... وبلورة مخططات إصلاحيّة ذات أبعاد مندمجة ودامجة؟
- هل بالإمكان تجاوز العنف "الرمزي الاجتماعي" المتمثل في الوصم والاستبعاد الاجتماعي الذي يتعرض له الأطفال في وضعية خاصة داخل المؤسسات التعليمية؟

1. الموجهات المفهومية للدراسة

يتألف الجهاز المفهومي للدراسة من حزمة من المصطلحات الأساسية التي تفترض الدراسة تفكيكها وفحص بنيتها النظرية والوظيفية، والوقوف على أبعادها التطبيقية والعملية. وهذه المصطلحات هي:

1.1. التربية الدامجة

التربية الدامجة (éducation inclusive)، فهي تربية مبنية على حق الجميع في تربية ذات جودة تستجيب لحاجات التعلم الأساسية، وتثري وجود المتعلمات والمتعلمين. ولأنها تخص الفئات الهشة، فهي تحاول أن تطور بالكامل كل الأفراد. ولذلك كانت الغاية منها هي إنهاء جميع أشكال التمييز وتعزيز مختلف أشكال التماسك الاجتماعي[1]. ومن ثمّ فهي تتأسس على المقومات الآتية:

- التربية الدامجة نظام تربوي يأخذ بعين الاعتبار، في مجال التعليم والتعلم، الاحتياجات الخاصة لكل الأطفال واليافعين الموجودين في وضعية تهميش وهشاشة، بمن فيهم الأطفال في وضعية إعاقة. ويستهدف إزالة التهميش وتحسين شروط التربية للجميع[2].

- التربية الدامجة دينامية فعالة تسعى إلى محاربة الإقصاء بالتربية، وبناء مجتمع دامج (société inclusive). ولأنها تعتمد طرقا ومنهجيات متطورة ومتكيفة مع السياقات والوضعيات المختلفة، فهي لا تستهدف الطفل في وضعية إعاقة فقط، لكن حتى فئات كبيرة من الأطفال (أطفال الشوارع، والفتيات في الوسط القروي، وأطفال الرحل، والأطفال ضحايا الكوارث، وأطفال الأقليات العرقية...).

- تستدعي التربية الدامجة مقاربة نسقية تقوم على الانفتاح على المحيط، وتقوية قدرات الأطفال في وضعيات خاصة، والحد من الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية التي تحول دون ولوجهم للمدرسة واستمرارهم بها.

- لا تعتبر التربية الدامجة مجالا حصريا تتدخل فيه المنظومة التربوية وحدها، تقنيا وإداريا وتشريعيا، بل هي مشروع مجتمعي يستمد نجاحه من انخراط الجميع، ويهم البلاد بأسرها، بحكم

[1] UNESCO, 2010, Handicap International, in : TESSA, Un guide pour la formation des enseignants en éducation inclusive au Togo, 2015, p. 6.

[2] Op.cit. p. 12.

ما تشتغل عليه من قيم تؤسس للقبول بالاختلاف والتسامح والعيش المشترك، ولقيامها على أبعاد دينامية تجيب بشكل إيجابي على التعددية والاختلاف بين المتعلمات والمتعلمين.

- تمكن التربية الدامجة من توليد مشاريع مؤسساتية مختلفة حسب موقعها الوظيفي (مشروع وطني، ومشروع جهوي أكاديمي، ومشروع مديري أو إقليمي (على صعيد المديرية الإقليمية)، ومشروع المدرسة الدامجة، ومشروع القسم الدامج، والمشروع البيداغوجي الفردي، والمشروع الأسري، والمشروع الجمعوي...). مما يستلزم حضور البعد الاشتقاقي في صياغتها، نزولا وصعودا، لتأمين تنزيلها الواقعي. خاصة أنها لا تقتضي إجراءات جديدة، بل تغييرا جذريا في القناعات والتمثلات، وهو ما لن يتم دون تعبئة مجتمعية واسعة واشتغال كبير على الذات.

التربية الدامجة، إذن، مقاربة تربوية جديدة لها، مقتضياتها التشريعية والمؤسساتية والتنظيمات البيداغوجية التي تمكن من أجرأة حق الطفل في وضعية إعاقة في تربية دامجة ضمن الفضاء المدرسي والمجتمعي الخاص به، بما يكفل إزالة العوائق المادية والمعنوية أمام هذا الحق الطبيعي. مما يحتم على المجتمع، بكل مكوناته الذاتية والمعنوية، وخصوصا على النسق التربوي، تكييف مقارباته ومناهجه وإجراءاته التنظيمية والإدارية وكل مقارباته البيداغوجية لكي يحقق نجاعته بالنسبة لهذه الفئة الخاصة من الأطفال.

1.2. الاندماج المدرسي

يقصد بالاندماج المدرسي دمج التلاميذ من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة المدرسية، وذلك من حلال الانتقال من المقاربة التي تقوم على إحداث ما يسمى بالأقسام الدامجة؛ وهي أقسام خاصة بهذه الفئة، إلى المقاربة التي تقوم على إدماج هؤلاء التلاميذ في أقسام عادية مع بقية التلاميذ، ولكن مع مراعاة خصوصياتهم واحتياجاتهم. ولهذا ظهر ما يسمى بالمدرسة الدامجة باعتبارها مؤسسة مؤهلة بما يناسب من البنيات التحتية والأطر الإدارية والتربوية والوسائل الديدكتيكية لاستقبال وإدماج الأطفال في وضعية إعاقة، وتمدرسهم مثل إخوانهم العاديين[1]. وتقوم على مجموعة من الأسس[2]:

[1] الكنوني رشيد، 2007، **التنشئة الاجتماعية للطفل المعاق: دراسة نفسية-اجتماعية لقضايا الاندماج**، سلسلة دراسات وأبحاث 4، منشورات فكر، الرباط، المغرب. ص.ص 162-163.

[2] وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019، **الإطار المرجعي للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة**، مديرية المناهج، الرباط، المغرب، ص. 32.

- تيسير إجراءات تمدرس هذه الفئة من الأطفال عبر تبسيط المساطر الإدارية للتسجيل وضمان مقاعدها المدرسية، وتوفير الولوجيات والشروط اللوجستيكية والبنيات التّحتيّة والوسائل الديدكتيكية الضّروريّة لإنجاح مسارات دمجها التربوي.

- إرساء مشروع المؤسسة الدامج بإشراك جميع الشّركاء والمتدخلين في تمدرس وتربية الأطفال في وضعية إعاقة من إدارة تربوية إقليمية، وهيئة تفتيش، ومدير مؤسسة، وفريق طبي وشبه طبي، ومدرسين، وجمعية آباء، وجمعيات المجتمع المدني.

- ضبط الصيغ التقويمية والتتبعية الملائمة لمسار تمدرس الطفل في وضعية إعاقة، بما يكفل رصد درجات تقدمه وضبط تعثراته، واقتراح أنماط التّدّخل الممكنة.

- تفعيل الآليات التربوية والبيداغوجيّة المسهمة في الدمج المدرسي في مشاريع الأقسام والمشاريع الفرديّة للمتعلمات والمتعلمين، وتكييف برامج ومضامين التعلمات.

وتوجد، في هذا الإطار، أربعة أنماطٍ متمايزةٍ من التربية، يعكس كل نمطٍ منها فلسفةً خاصّةً في التّعاطي مع الظّاهرة التربوية من جهةٍ، ومع المستفيدين منها من جهةٍ أخرى. فمن التربية العادية التي لم تكن تعيّر اهتماماً ملحوظاً للأطفال في وضعية إعاقة، إلى التربية الخاصة التي أفردت لهم فضاءً ورعايةً "خاصّين"، إلى التربية الإندماجية التي مكّنتهم من مكانٍ داخل المدرسة العادية، لكن مع إرغامهم على التّكيّف مع أنظمتها الاعتياديّة على مستوى البرامج والطّرائق وإجراءات التقويم، إلى التربية الدامجة التي حاولت تجاوز نقائص التربية الإندماجية وبناء تصوّرٍ جديدٍ للاشتغال مع هذه الفئة من داخل فصلٍ دراسيٍّ عادي. ويبين الجدول أسفله أبرز الفروقات الممكنة بين هذه النّماذج الأربعة، تبعاً لنمط التّعامل مع الأطفال وطبيعة الخدمات التربوية المقدّمة لهم.

1.3. ذوي الاحتياجات الخاصة

اعتمدت الأمم المتحدة في تعريفها لذوي الاحتياجات الخاصة (الأطفال في وضعية إعاقة) على تعريف الحكومة الأمريكية والذي جاء فيه: هو أي فرد يعاني من إعاقة جسدية أو عقلية تقيد بشكل كبير واحدة أو أكثر من أنشطته الحياتية أو يعتبر الفرد مصابًا بمثل هذا الإعاقة[1].

[1] أمحدوك محمد والعماري فريد، 2023، **المقاربة الدامجة في المشاريع المؤسساتية بالمغرب بين إكراهات الممارسة و آفاق التنزيل**، تقديم عبد الله الخياري وأنور البوكيلي، منشورات مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية فاس، المغرب، الطبعة الأولى، ص.ص. 47-53.

يرجع سبب الإعاقة إلى الإصابات أو الأمراض أو الحالات الطبية أو العوامل العصبية أو الكيميائية أو التنموية، وتؤثر على وصوله للخدمات العامة أو اندماجه بالمجتمع أو تقيد ممارسة حياته الطبيعية.

في عام 1992 خصصت الأمم المتحدة يوما خاصا للاحتفاء بذوي الاحتياجات الخاصة، وأقرت في عام 1993 تعريف المعاق ووضعت عدد من الأمراض والإعاقات التي يستحق أن يكون الحامل لها أو المتصف بها بحاجة لعناية وخدمة خاصة، وهذه الأنواع:

- **إعاقة جسدية – بدنية**، أي تكون الإعاقة على مستوى الجسد، ويندرج تحتها أمراض كثيرة، هي: شلل الأطراف السفلى الذي يسبب عدم القدرة على التنقل، واستخدام محدود للأيدي الذي يتسبب بفقدان القدرة على إنجاز الأعمال، وصعوبة الكلام حيث يضعف تواصل المصاب وقدرته في إجراء الحديث المستمر مع الناس. بالإضافة لمشاكل الظهر أو المفاصل المزمن، والألم المزمن، وصعوبات السمع أو الصمم، وصعوبات الرؤية أو العمى.
- **إعاقة عصبية، أي لها علاقة بالجهاز العصبي، وتشمل** الصداع النصفي المزمن، والصرع والتوحد، والقيود الفكرية والمعرفية التي تسبب العزلة وضعف الاندماج في المجتمع.

1.4. مشروع المؤسسة الدامج

إطار منهجي يستشرف من خلاله الفاعلون التربويون الوضعية المستقبلية للمؤسسة في إطار رؤية موحدة تيسر نجاح المسار التعلمي للتلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة ومشاركتهم الكاملة في كل مناحي الحياة، وذلك من خلال وضع الترتيبات التيسيرية والتكييفية الملائمة والمعقولة[1]. وتبدو أهميته في كونه:

- خطة عمل هدفها الأساس الدمج المدرسي للأطفال في وضعية إعاقة؛

- خارطة طريق واضحة ومحددة لمسارات التدبير الإداري والمادي واللوجيستيكي والتنظيمي والتربوي للمؤسسة التعليمية؛

[1] وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، **الإطار المرجعي في التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة**، م. س. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019، **التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، دليل مديري المؤسسات التعليمية**، مديرية المناهج، الرباط، المغرب، ص. 45-46.

- حزمة من التوافقات والخيارات التي تم الإجماع عليها من طرف كل المتدخلين في المدرسة الدامجة، ولذلك لا يعد وثيقة إدارية كسائر الوثائق المكتبية، ولا يختزل فقط في الأهداف والتعلمات والعمليات العامة الفارغة من أي أثر موضوعي أو واقعي على حياة المؤسسة والمتعلمات والمتعلمين؛

- الطريق السريع لترسيخ فلسفة التربية الدامجة، التي جعلت من أولوياتها اعتبار المدرسة حاضنة تربوية لكل الأطفال، وضامنةً بكل إنصاف لحقهم في التمدرس دون تمييز أو إقصاء، خاصة أنها تستند إلى مرجعيات حقوقية وسياسية واجتماعية كثيرة.

2. أجرأة التربية الدامجة على مستوى المنظومة التربوية المغربية

2.1- محاور واستراتيجيات أجرأة التربية الدامجة على المستوى المدرسي

لتطوير البعد المدرسي للتربية الدامجة، وبلورة فلسفتها ورؤيتها الاجتماعية والحقوقية اعتمدت الوزارة الوصية محاور كبرى واستراتيجيات خاصة:

1.2-1. المحاور الكبرى لتنزيل التربية الدامجة

عملت وزارة التربية الوطنية على تنزيل مضامين التربية الدامجة من خلال أربعة محاور استراتيجية، يهيكلها "البرنامج الوطني للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة"[1]:

- **المحور الأول (العرض المدرسي):** يرتبط بتحضير خريطة تربوية استشرافية وطنية، وجهوية، وإقليمية، ومحلية، وتأهيل الفضاءات والتجهيزات على مستوى المؤسسات التربوية الدامجة، وتأمين بعض الخدمات الاجتماعيّة الميسّرة للولوج والاحتفاظ بالتلاميذ في وضعية إعاقة بالوسط المدرسي.

- **المحور الثاني (النموذج البيداغوجي):** يتعلّق أساسا بتكييف المناهج الدراسية، وتوفير الخدمات التّصحيحيّة والتقويمية والتأطيرية (الوسائل الديدكتيكية المناسبة، وقاعات الموارد للتأهيل والدّعم...).

[1] ينظر بهذا الخصوص: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019، **الإطار المرجعي للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة**، مديرية المناهج. والموقع الالكتروني للوزارة الوصية: https://www.men.gov.ma/Ar/Pages/EBS.aspx

- المحور الثالث (الحكامة): يقوم على تطوير الشركات الداعمة للتربية الدامجة، وتطوير وملاءمة النّظام المعلوماتي...
- المحور الرابع (التعبئة الاجتماعية): يعتمد على تحسيس وتعبئة مختلف المتدخلين والشركاء...

1.2-2. استراتيجيات خاصّة لإنجاح تنزيل مضامين التربية الدامجة على المستوى المدرسي

يمكن نهج استراتيجيّات كثيرة للحدّ من استفحال ظاهرتي الميز والإقصاء التي يعرفها الأطفال في وضعية إعاقة على المستوى المدرسي عبر:

- اعتماد المقاربة التشاركية، وتبادل وفهم وتحليل قيم وفلسفة التربية الدامجة والتشبع بمبادئها؛

- إرساء مشروع المؤسسة الدامجة بشراكة مع جميع المتدخلين والشركاء (إدارة إقليمية، وهيئة التفتيش، ومدير المؤسسة، والفريق الطبي وشبه الطبي، والمدرسين، وجمعية أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، وجمعيات المجتمع المدني...)؛

- تغيير المواقف والاتجاهات وإعداد الصيغ التنظيمية والتدبيرية للزمن المدرسي عبر اللقاءات التحسيسية؛

- توفير الشّروط الموضوعية والمادية والماليّة لتحويل المؤسسة التعليمية إلى مدرسة دامجة (الولوجيات، والبنية التحتية، والوسائل التعليمية، والمناهج المكيفة...)؛

- ضبط الصيغ التتبعية والتقويمية لمسار تمدرس الطفل في وضعية إعاقة، والإشراف على برمجة المشاريع البيداغوجيّة الفرديّة (P.P.I) تبعا لأنواع الإعاقات المدمجة في المدرسة، فضلا عن مشروع القسم الدامج وأنشطة الحياة المدرسية المقترحة ضمن عمليّات الدمج المدرسي؛

- الاسترشاد، قدر الإمكان واللزوم، بالتجارب الدولية الناجحة في إغناء وتطوير السياسات التربوية والتكوينية عند تصميم وتنفيذ السّياسات التربوية الوطنية المتعلقة بتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة، وتكثيف التعاون مع الهيئات الدولية والمنظمات الأممية النشيطة في هذا المجال، على مستوى إجراء البحوث، وتبادل الخبرات، وبناء المشاريع، وتكييف التدابير والخطط الإجرائية، وتتبع الآثار والتقييم.

- التّنسيق الدائم بين الفرق التربوية والطبية وشبه-الطبية من أجل إنجاح التمدرس الدامج للأطفال في وضعية إعاقة وإشراكهم في عملياته. وفي إطار انفتاح المؤسسة على محيطها، يمكن الاستعانة بنماذج منهم ممن استطاعوا تحقيق الذات والنجاح؛

- تحويل أقسام الدمج المدرسي (CLIS) إلى قاعات للموارد والتأهيل والدعم السيكوبيداغوجي، تعمل على توفير خدمات التدخل الطبي وشبه الطبي والسيكواجتماعي والسيكومعرفي.

- تفعيل الآليات التربوية والبيداغوجية للدمج المدرسي من داخل مشاريع الأقسام، والمشاريع البيداغوجية الفرديّة للأطفال، وتكييف برامج ومضامين التعلمات، وجعل الطفل في قلب الحياة المدرسية.

- تجنيد مجالس المؤسسة والفرق التربوية من أجل توفير الشروط اللازمة لإنجاح التمدرس الدامج، والقيام بحملاتٍ تعبوية وتحسيسية واسعة؛

- توسيع مجال الخبرات المهنية المتعلقة بطرائق وأساليب التعامل مع فئات الأطفال في وضعية إعاقة، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، عبر التكوين الذّاتيّ، وإرساء التكوينات المنظّمة في الموضوع من خلال الانفتاح على شراكات أكاديمية مع مؤسسات جامعية أجنبية ومغربية من قبيل كلية علوم التربية بالرباط.

- إدماج محاربة التّمثلات السلبية والصور النمطية عن الإعاقة في الإعلام بمختلف أنواعه وقنواته، وفي التربية على القيم وحقوق الإنسان؛

- اعتماد تدابير حمائيّةٍ داخل المؤسسات التعليمية والتكوينيّة ومراكز التربية وإعادة التربية، أو خارجها ضد كل أشكال العنف والتحرش وسوء المعاملة والاستغلال، بما في ذلك العنف القائم على أساس الإعاقة أو النوع؛

- تجاوز النقص الذي يشهده الجانب التأطيري للممارسات الإدارية والتربوية. فإلى حدود تحبير هذه الأوراق، تنعدم برامج التكوين المستمرّ لمختلف الفئات المتدخلة في التربية الدامجة من أطر المراقبة والإدارة التربوية، والمدرسين والمدرسات؛

- تأهيل وتشغيل مَن هم/هن في وضعية إعاقة في أسلاك التعليم، ليعملوا مدرّسين أو مدربين أو باحثين أو مؤطرين، مما سيضاعف من حظوظ وإمكانات نجاح السيرورات التعليمية

الخاصة بذه الفئة. لأن وجودهم سيحمل خبرة عملية وكفايات فريدة للبيئة التعليمية، وسيسهم في تجاوز الكثير من المعيقات القائمة.

ورغم الجهود التي بذلتها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهنيّ والتّعليم العالي والبحث العلمي من أجل توفير بعض الصيغ التنظيمية لتنزيل مقتضيات البرنامج الوطني للتربية الدامجة، بدءا من تغيير هيكلة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وإحداث مصلحة التربية الدامجة، بناءً على المراسلة 19/530، إلى تنزيل مشروع اتفاقية الشراكة حسب المذكرة 19/134، ومرورا بعملية استقبال وتسجيل المتعلمات والمتعلمين في وضعية إعاقة من خلال إصدارها للمذكرة رقم 19/656، فأن هذا المشروع التربوي ما يزال في حاجةٍ إلى ضبط أدوار مختلف الفاعلين التربويين، خاصّةً من هم في مواجهةٍ مباشرةٍ مع الطفل في وضعية إعاقة (المدرس والمدير).

2.2- أدوار بعض الفاعلين التربويين في بلورة مضامين المقاربة الدامجة

يقتضي العمل بتوجهات المقاربة الدامجة في الوسط المدرسي تنمية سبل التعاون بين العديد من المتدخلين والشركاء، وتطوير أدائهم التربوي والإداري والاجتماعي، لا سيما منهم المدرس والمدير الدامجان.

2.2-1. أدوار ومواصفات المدرس الدامج

يعد المدرس عنصرا بارزا في سيرورة إنجاح مشروع التربية الدامجة لأنه الخيط الناظم للتدخلات والمبادرات المختلفة التي تنجز لفائدة جميع الأطفال الموجودين في الفصل الدراسي، والضامن لحقهم في التربية والتكوين والتعليم داخل المدرسة، ولذلك يتعين عليه الإلمام بكل الأدوار والمهام التربوية المنوطة به، حتى يكون في مستوى التحديات الكثيرة التي يطرحها الاشتغال في مجال التربية الدامجة، وفي طليعتها التركيز على كل ما يتعلق بهذا النمط الخاص من المتعلمات والمتعلمين (حاجاته، وإمكاناته، وصعوباته، ووتيرة تعلمه...)، والوضعية المركبة للفصل الدراسي، وما يستلزم ذلك من مرونةٍ وتكييف لأساليب التدخل المعتمدة.

وترتبط الأدوار الأساسية للمدرس الدامج بمشروع التربية الدامجة ككل، لأن عمله ليس سوى حلقة من حلقات عديدة تستلزم تدخل أطراف مختلفة بشكل تكاملي (مدير

المؤسسة، والطاقم التربوي، والمتعلمات والمتعلمين، وأمهات وآباء وأولياء التلاميذ، والجمعيات الشريكة، والفريق الطبي وشبه الطبي...). ومن ثمة تتحدد أدواره المحورية في[1]:

- الاشتغال على الذات من أجل تطوير وظيفته من ملقن للمعارف والمعلومات للمتعلمات والمتعلمين إلى وسيط ومنشط ومحفز يساعدهم على اكتساب المعارف وفهمها وتوظيفها.
- تخطيط العمل التربوي على أساس التمركز حول المتعلم(ة)، وذلك بمراعاة طبيعة وحاجات جميع الأطفال في الفصل الدراسي، وجعلها في قلب الأنشطة التربوية التي ينجزها المدرس.
- تكييف المحتويات الدراسية وطرائق الاشتغال وتفريدها بما يلائم الفروق الفرديّة القائمة بين المتعلمين، وخلق الفرص المتنوعة للتعلم، والتي من شأنها مساعدة المتعلمات والمتعلمين على استثمار إمكاناتهم وتطويرها، والارتقاء بالتعلمات بشكل تدريجي بما يعزز تقدير الذات، ويحفز الاستزادة من التعلم بإيجابية وفعالية.
- القدرة على التواصل مع الجميع بالتزام ومسؤولية، والتعاون مع مدير المؤسسة من أجل تعبئة جميع الأطراف المعنية من داخل المدرسة وخارجها، وحثها على الانخراط في مشروع المؤسسة والإسهام في الارتقاء به.
- التواصل مع جميع المتدخلين والشركاء في الوسط المدرسي لدعم مشروع الدمج المدرسي وتحقيق تمدرس ذي جودة لكل متعلم كيفما كانت وضعيته الفيزيولوجية أو النفسية أو السوسيوثقافية...
- التوفر على الكفايات الأربع التالية:
  - ✔ كفاية التشخيص وتحليل الحاجات الخاصة؛
  - ✔ كفاية تكييف المحتويات والأنشطة مع خصوصيّات المتعلمات والمتعلمين؛
  - ✔ كفاية التدخل التفريقي، والقدرة على إظهار إمكانات المتعلم(ة) وتقديرها، وتعزيز التّعلمات ومواكبتها؛
  - ✔ كفاية التعاون المشترك مع المتعلمات والمتعلمين والمدرسين والشركاء والفريق الطبي وشبه الطبي...

[1] وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019، **التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، دليل المدرس**، مديرية المناهج، ص.ص. 29–37.

ورغم جدارة دور المدرس في إنجاح مشروع التربية الدامجة، فإن الحاجة إلى تدخل أطراف أخرى تظل مطروحة بشكل كبير، لأن العمل التشاركي يبقى رافعة قوية لتسهيل مهامه وتوفير مستلزمات الارتقاء بالتعلمات. ويقتضي هذا العمل تنمية إطارات الشراكة والتعاون والانفتاح والتتبع والتواصل مع مختلف والفاعلين التربويين والاجتماعيّين، لا سيما مع رئيسه المباشر، مدير المؤسسة الدامجة.

2.2-2. مواصفات وأدوار المدير الدامج

أن تنفيذ مهام المدير الدامج ليس مسألة إجراءات روتينية بيروقراطية مكتبية، بقدر ما هو عمل ميداني يقتضي التخلي عن أنماط التدبير العمودي وتبني المقاربة التشاركية لإنجاح مسار التمدرس الدامج للطفل في وضعية إعاقة. ولذلك ينبغي أن يكون متمثلا ومتمكنا، نظريا وإجرائيا، من مختلف الممارسات والإجراءات المتعلقة بإنجاح وتدبير مشروع المؤسسة الدامجة، والتي تتحدد في[1]:

- ✔ مراجعة مواقفه وتمثلاته بالنسبة إلى الطفل في وضعية إعاقة وحقه في التمدرس الدامج، وتوعية كل العاملين بمؤسّسته بضرورة تجاوز التمثلات السّلبيّة والأحكام النمطية الخاطئة نحوه.
- ✔ جعل المؤسسة المدرسية فضاء مفتوحا أمام كل الأطفال في وضعية إعاقة، وحاضنة لتمدرسهم الدامج، ومفعلة لهذا الحق.
- ✔ حفز شركاء المؤسسة على البحث عن الآليات المؤسساتية والإدارية والتنظيمية والتربوية الضّروريّة لإنجاح هذا النّوع من التمدرس.
- ✔ تجنيد مجالس المؤسسة والفرق التربوية من أجل توفير الشروط التربوية الضرورية لإنجاح التمدرس الدامج.
- ✔ العمل على إعداد مشروع المؤسسة الدامجة عبر تحديد أهدافه ومقارباته التدبيرية والإجراءات التربوية والتنسيق مع مصالح المديرية الإقليمية وهيئة التفتيش التربوي والمصالح الصحية الإقليمية والأسر والجمعيّات من أجل إنجاحه.

[1] وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، **التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، دليل مديري المؤسسات التعليمية**، مديرية المناهج، م. س، ص.ص. 39–83.

✔ الإشراف على إعداد وتأطير الحملات التعبوية والتحسيسية من أجل تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

3. التربية الدامجة ومشروع المؤسسة؛ نحو بناء مشروع مؤسساتي دامج للحد من ظاهرتي الوصم والاستبعاد الاجتماعي

3.1. مراحل إعداد مشروع المؤسسة الدامج باعتماد تقنية (DEPART)

تعد تقنية (DEPART) بمثابة منهجية عمل خاصة بإعداد المشاريع المدرسية المندمجة، تم اعتمادها في إطار مشروع التعليم الثانوي (ثانوية التحدي) بشراكة بين وزارة التربية الوطنية ووكالة تحدي الألفية بالمغرب، ولا تختلف كثيرا عن منهجية (EPAR) السابقة؛ فما هي إلا تطوير وتوضيح مفصل لمضامينها. حيث تتكون من ست خطوات مترابطة ومتناسقة، حسب المذكرة 21/087[1]: الانطلاقة (D)، والتشخيص (E)، والأولويات (P)، والعمليات أو الأجرأة (A)، والتّعديل والتتبع (R)، والانتقال (T):

يقتضي نجاح إعداد وتدبير مشروع المؤسسة المندمج احترام مجموعة من التوجيهات والضوابط المنهجيّة، من قبيل:

✔ الانتقال من وثيقة المشروع الكلاسيكيّة المبنية على الإنشاء والإطناب في التأصيل النظري إلى وثيقة تقنية مضبوطة المراحل، ومشتملة على مؤشرات واضحة تضمن له الانسجام والشمولية والنسقية؛

✔ التركيز على المرحلتين (الأولى والأخيرة) في الإعداد للمشروع المندمج، لأنهما المرحلتان المغبونتان في منهجيّة (EPAR)؛ إذ أن عدداً من المشاريع المدرسية تبنى دون تفعيل أجهزة التّدبير والحكامة بالمؤسسات، أو تنطلق من معطياتٍ تشخيصية حدسية أو غير متناسبة مع وضعيتها، أو لا تتتبع أو لا تقوم بشكل مرحلي انتقالي يضمن فعاليّة الأنشطة المبرمجة؛ فتكون مخرجاتها غير متناسقة مع الأهداف المسطرة، وتزيد من صعوبة انتقالها، بعد 03 سنوات، إلى مشروع آخر، تختلف أولوياته وأهدافه عما تم الاشتغال عليه سلفا؛

[1] المذكرة الوزارية رقم 21/087 **في شأن تعميم العمل بمشروع المؤسسة المندمج**، بتاريخ 6 أكتوبر 2021.

✔ إعداد بطاقات تقنية ولوحات قيادة لمختلف مراحل مشروع المؤسسة المندمج بشكل يسمح بتتبّع وتنزيل أنشطته المختلفة.

3.2. من مشروع المؤسسة العامة إلى مشروع المؤسسة الخاصة (الدامجة)

لما كان من أهداف مشروع المؤسسة تحقيق المدرسة لغاياتها وتعزيز تعلم ذي جودة ومعالجة التعثر والهدر المدرسيين والارتقاء بالحياة المدرسية والحد من مختلف الظواهر الاجتماعية السلبية، وكان الأطفال في وضعية خاصة[1] من أهم أصناف المتعلمات والمتعلمين المعنيين بهذه الظواهر والممارسات، ومن أبرز المستهدفين من مختلف البرامج الإصلاحية الأخيرة، انفتحت المشاريع المدرسية في السنوات الأخيرة على ما يكتنفها من مشكلات تربوية واجتماعية وثقافية وطبية مختلفة... فسعت إلى دمجها في المنظومة التربوية والاستفادة من كل المخططات المحلية والوطنية؛ بيد أن ذلك يستلزم، عمليا، مقومات وشروطا كثيرة:

3.3. شروط نجاح مشروع المؤسسة الدامجة

لعل من أبرز هذه الشروط:

- تفادي أنماط التسيير العمودي وتبني المقاربة التدبيرية الأفقية التشاركية؛
- تعزيز التنسيق بين القطاعات المتدخلة في تربية وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة على أساس التقائية السياسات العمومية ووحدة الأهداف وتوزيع الأدوار جهويّاً ووطنيّاً، مع تحديد الاختصاصات والمسؤوليات ومجالات العمل، وتقييم سير الأجهزة الموجودة من حيث نجاعة وفعاليّة أنشطتها؛
- استبعاد كل المساطر الإدارية التي قد يترتب عنها رفض طلب تسجيل طفلٍ في وضعية إعاقة بإحدى المؤسسات التعليمية أو التكوينية، كتلك الاختبارات التي تتحول إلى آلية للتمييز والإقصاء؛ إلا إذا تعلق الأمر بالتموقع أو التوجيه أو بلورة المشروع الشخصي للتعلم أو التكوين؛
- الإنصات للأشخاص في وضعية إعاقة والأخذ بمقترحاتهم مباشرة أو عن طريق من يمثلهم؛

[1] تركز هذه الدراسة على حالة الأطفال في وضعية إعاقة دون باقي الفئات الأخرى المستفيدة من برامج التربية الدامجة.

♦ تعبئة المتعلمات والمتعلمين والمدرسات والمدرسين للتضامن معهم، ومساعدتهم، وحسن استقبالهم، والاعتناء بهم؛

♦ تخصيص حصص للتمدرس المنزلي أو الاستشفائي، وتكييف حصص للتعلم في عين المكان، بما في ذلك التعليم عن بعد، بمساعدة أطر مرافقة مختصة، بالنسبة للحالات المستعصية، لا سيما ذات مستوى الإعاقة العميقة، التي تفترض البقاء في المنزل أو فضاء الاستشفاء[1]؛

♦ استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة، أو من ينوب عنهم، من حق التمثيلية في مجالس المؤسسات التربوية، والهيئات الجهوية، والمجالس الوطنية المعنية بالتنمية البشرية والتعليم وحقوق الإنسان، تفعيلا لحقهم في الإنصاف والاستشارة والمشاركة وإبداء الرأي؛

♦ تمكين المؤسسات التعليمية الدامجة، في إطار استقلاليتها، من تشكيل لجن داخلية تختص بتأطير تمدرس وتعلم الأطفال في وضعية إعاقة، من حيث التتبع والتوجيه والتقييم والمساهمة في بلورة المشروع الشخصي أو (الفردي) تحت إشراف المديرين، وتأطير المدرسين الذين يتولون تعليمهم وأعضاء آخرين من هيئة التفتيش والتوجيه، وبالتنسيق مع الأسر وجمعيات المجتمع المدني المهتمة والمديرية الإقليمية؛

♦ إحداث بنية مؤسساتية وطنية موحدة تعمل على تحقيق الالتقائية في إعداد وتتبع وتقييم السياسات والبرامج العمومية المتعلقة بتربية وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة على غرار مصلحة التربية الدامجة على مستوى الأكاديميّات الجهويّة للتّربية والتكوين التي تم إحداثها بموجب المذكرة 19/530 بتاريخ 03 يوليوز 2019[2]؛

♦ التنسيق التنظيمي المستمر للمؤسسات التعليمية الدامجة مع المديرية الإقليمية وهيئة التفتيش التربوي والشركاء وكل المتدخلين؛

---

[1] تقتصر جل العمليات والسيرورات الدامجة على الإعاقات الخفيفة والمتوسطة، ويستبعد، مدرسيا، الأطفال ذوو الإعاقة العميقة لحاجتهم أكثر للرعاية الطبية.

[2] ينظر: قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 19.047 بشأن **التربية الدامجة لفائدة التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة**، صادر في 24 يونيو 2019. والمذكرة 19/530 بتاريخ 03 يوليوز 2019، بشأن **التربية الدامجة لفائدة التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة.**

♦ التتبع الدقيق لتطور الإجراءات والأنشطة والنتائج المنتظرة، وصياغة تصورات واقعية ودقيقة لمختلف الضوابط الإدارية والقانونية لكل هذه العمليات، وتحديد طبيعة المتدخلين والشركاء ومهامّهم وأدوارهم؛

♦ التعبئة الإعلامية والاجتماعية الواسعة وإحداث شبكات مناصرة لدمج وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة وهيئات للدعم والموارد تشمل المؤسسات التعليمية بالمنطقة التربوية نفسها، ومراكز التكوين والجامعات، وجمعيات المجتمع المدني، والمراكز والمؤسسات البحثية الوطنية والدولية المهتمة بهذا الشأن؛

♦ التركيز على عدد محدود من الأولويات: الولوجيات، وجودة التعلمات، والسيولة بين المستويات والأسلاك، والمشاركة الفاعلة في أنشطة الحياة المدرسية...؛

♦ تكوين الأطر التربوية والإدارية في التربية الدامجة وتوفير مختصين في الصحة المدرسية على مستوى المديريات الإقليمية وإحداث بنيات تحتية ملائمة؛

♦ اعتماد المقاربات البيداغوجية النشيطة وتكييف التعلمات والطرائق والوسائل والتقنيات والمناهج والبرامج وأنظمة التقويم والإشهاد مع قدرات هؤلاء المتعلمات والمتعلمين وخصوصيات كل صنف من أصناف الإعاقة؛

♦ عقد شراكات مختلفة مع القطاع الحكومي وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات الأجنبية قصد إحداث وحدات صحية متخصصة تساعد على تشخيص حالات هذه الفئة، وتمكنهم من الرعاية الطبية اللازمة.

3.4. مرتكزات ومعايير جودة مشروع المؤسسة الدامجة

لأنه أبعد ما يكون من مشروع قسم الإدماج المدرسي (CLIS)، الذي ما انفكت التقارير الوطنية والتجارب الدولية تبين قصوره على مستوى تطوير تعلمات المستفيدين منه ونموّ شخصياتهم في إطار التفاعل الكامل مع أقرانهم في الأقسام العادية[1]، وطالما أنه في الأصل مشروع عرضاني (transversal) يستحضر في كل إجراءاته التربوية والمادية والاجتماعية حضور الطفل في وضعية إعاقة وإدماجه في الوسط السوسيومدرسي، وحتى يتعدى أيضا أسوار المدرسة، ويحقق الإشعاع المنتظر منه، يعتمد مشروع المؤسسة الدامجة على أربعة مرتكزات أساسية (تربوية -

[1] وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي وتكوين الأطر، **الإطار المرجعيّ للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة**، م. س ص. 37.

ديدكتيكية، ومادية - تقنية، وتكوينية - تأهيلية، وأخلاقية - مبدئية)، وتتحدد معايير جودته في جملةٍ من المقومات الأساسية:

3.4.1. مرتكزات مشروع المؤسسة الدامجة[1]

المرتكز التربوي-الديدكتيكي: يرتبط أساسا بوضع هندسة خاصة لدمج الأطفال في وضعية إعاقة، عبر بناء مشاريع أقسام تنطلق من مشاريع شخصية، يتم فيها تحديد طبيعة الكفايات والمضامين اللازمة والمناسبة، فضلا عن تكييف طرائق التقويم والدعم.

المرتكز المادي-التقني: يتأسس هذا المرتكز على الإمكانات المادية واللوجيستيكية والتقنية الضامنة لتنزيل وإرساء التعلمات الملائمة لطبيعة الاضطراب الذي يشكو منه الأطفال في وضعية إعاقة كتوفير الولوجيات والمناهج والعدد والوسائط الديدكتيكية المتكيفة...

المرتكز التكويني-التأهيلي: يتعلق بالتكوينات الخاصة بالتربية الدامجة التي يمكن أن يستفيد منها المدرسون والإداريون والأمهات والآباء والأولياء وجمعيات المجتمع المدنيّ وكل الشركاء والمتدخلين بالوسط المدرسي الدامج.

المرتكز الأخلاقي–المبدئي: يرتبط بتصحيح الاتجاهات السلبية التي يحملها بعض المتدخلين في المدرسة الدامجة، والمتمحورة على عدم قدرة الأطفال ذوي الحاجات الخاصة، وبينهم الأطفال في وضعية إعاقة، على مسايرة الإيقاعات التعليمية التعلميّة والمشاركة في ديناميّة الحياة المدرسية.

3.4.2. معايير جودة مشروع المؤسسة الدامجة

تتحدد هذه المعايير في النقط الكبرى الآتية: الفعالية (تحقيق النتائج)، والنجاعة (استعمال الموارد والوسائل)، والملاءمة (علاقة النتائج بالحاجات)، والانسجام (تنظيم الأنشطة وتسلسلها المنطقي)، والاستدامة (النظرة الاستشرافية)، والواقعية في الآثار (على المدى القريب والمتوسط والبعيد). ويوضح الجدول أسفله بعض جوانبها العملية والميدانية:

[1] أمحدوك محمد والعماري فريد، **المقاربة الدامجة في المشاريع المؤسساتية بالمغرب بين إكراهات الممارسة و آفاق التنزيل**، م. س.

جدول حول معايير جودة تدبير مشروع مؤسسة دامجة

المعيار	موضوعه	المتوقع	المنجز
الفعاليّة	تحقيق النتائج المسطرة	تمكين (10) متعلمين في وضعية إعاقة من إنهاء سلك التّعليم الابتدائي[1]	حصول (10) متعلمين في وضعية إعاقة على الشهادة الابتدائية
		تسجيل (30) طفلا في وضعية إعاقة على الأقل خلال مدة المشروع	تسجيل (30) طفلا في وضعية إعاقة على الأقل خلال مدة المشروع
النّجاعة	استعمال الموارد والوسائل	تخصيص تمويل جمعية دعم مدرسة النّجاح لتغطية الأنشطة الخاصة بالدمج المدرسي	تنظيم (04) لقاءات تنشيطيّة تحسيسيّة لفائدة المتعلمات والمتعلمين في وضعية إعاقة، بمعدّل نشاطين كل دورة.
الملاءمة	علاقة النّتائج بالحاجات	اكتساب المتعلمات والمتعلمين في وضعية إعاقة لمهارات قرائية واجتماعية	قراءة نص باللغة العربيّة في استقلال تام عن المدرس
الانسجام	التنظيم الإجرائي للأنشطة وفق تسلسلها المنطقي	التحديد الدقيق للأهداف – وتوزيعها إلى أنشطة وممارسات وإجراءات متسلسلة - حصر النتائج - تقويمها	
الاستدامة	دوام المشروع (تحديد مستقبل المشروع في ضوء رؤية تراكمية)	تُراكم المؤسسة إنجازات كثيرة وترصد للحفاظ عليها وتثمينها الخبرات المحلية	قيام مدير المؤسسة الدامجة بنقل تجربة المشروع الدامج إلى باقي أعضاء جماعة الممارسات المهنيّة
الوقع	على المدى القريب والمتوسط	متعلمون في وضعية إعاقة مندمجون	تحديد عدد معيّن من المتعلمات والمتعلمين (90) في وضعية إعاقة تتحقق فيهم أهداف التربية الدامجة
الأثر	على المدى البعيد	تكريس التمدرس الدامج	تحديد عدد معيّن من المتعلمات والمتعلمين (270) في وضعية إعاقة تتحقق فيهم أهداف التربية الدامجة

[1] يمكن تغيير الأعداد حسب السياقات العامة للمشروع.

3.4.3. مجالات مشروع المؤسسة الدَامجة

تستهدف برامج التربية الدامجة فئات واسعة من المتعلمات والمتعلمين، غير أن مشروع المؤسسة الذي يسعى إلى بلورتها وتطويرها يركّز، فضلا عن المتعلمات والمتعلمين في وضعية إعاقة الذين يتابعون سيرورات إدماجهم بأقسام الإدماج المدرسي (CLIS)، على أربعة أصناف أخرى من هؤلاء المتعلمات والمتعلمين:

- الأطفال في وضعية إعاقة المتمدرسون الذين لا يستفيدون من الترتيبات التيسيرية؛
- الأطفال في وضعية إعاقة الذين انقطعوا عن الدراسة؛
- الأطفال في وضعية إعاقة الذين التحقوا متأخرين بالمدرسة؛
- الأطفال في وضعية إعاقة الذين لم يتمكنوا من التمدرس.

حيث يعمل على تمكينهم من الاستفادة من مختلف الخدمات التي تقدمها المدرسة عبر الاشتغال على ثلاثة محاور كبرى: محور الدعم الطبي وشبه الطبي، ومحور الدعم البيداغوجيّ، ومحور الدعم السيكولوجي والسيكوسوسيولوجي، ومن خلال تقسيمها إلى المجالات الثلاثة الآتية:

أ- أنشطة الوساطة المدرسية: من خلال الإنصات والدعم النّفسي لهؤلاء الأطفال وتقوية دور الأسر في مواكبة تمدرسهم؛

ب- أنشطة الدعم الاجتماعي: عبر القيام بمبادرات نوعية على مستوى الداخليات والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي، لا سيما بالوسط القروي...

ت- أنشطة الحياة المدرسية: تمثل هذه الأنشطة بعدا أساسيا من أبعاد الفعل التربوي وجانبا رئيسا من مهام وأدوار المدرسة الدامجة، لأنها تضمن جعل المتعلم(ة) في وضعية إعاقة في صلب دينامية المجتمع المدرسي، فتنقله من الدائرة الضيقة للفصل الدراسي إلى الدائرة الرحبة للحياة السوسيو-مدرسية، عبر تفعيل الأندية التربوية ومختلف الأنشطة الموازية للحصص التعليمية التعلمية (الأنشطة الرياضية، والرحلات المدرسية، والزيارات الاستكشافية، واللقاءات التربوية، والبستنة، والمكتبة، والاحتفال بالأعياد الدينية والوطنية...). بيد أنها الوجه المغبون من عمليات الدمج المدرسي، لأن التركيز يقع أكثر على وضع الطفل في وضعية إعاقة داخل الفصل الدراسي، ومحاولة تكييف المناهج والبرامج والأنشطة مع خصوصيات إعاقته، ومتابعة مسار ارتقائه في المستويات والأسلاك الدراسية. وإن كانت في الأصل فضاء تربويا محوريا ثانيا إلى جانب

الحصص الفصلية، ورافعة موازية يمكن من خلالها تحقيق أهداف المدرسة في النمو والتعلم والاندماج الاجتماعي.

3.5. دور مشروع المؤسسة الدامج في الحد من ظاهرتي الوصم والاستبعاد الاجتماعي

يهدف مشروع المؤسسة الدامجة إلى جعل كل مكونات وعمليات الحياة المدرسية في خدمة فلسفة الدمج المدرسي، وذلك عبر البرامج العلمية والاجتماعية والرياضية والثقافية والتربوية والترفيهية التي تتم داخل المدرسة أو خارجها. وترتبط فعاليته وتنوع أنشطته بالإمكانات المادية والمالية والتقنية والأطر المتدخلة ونوعية الشراكات المبرمة...

يرتبط نجاح تعليم وتأهيل الأطفال في وضعية إعاقة بالوعي الراسخ بوضعياتهم المختلفة والتشخيص الدقيق لحالاتهم المتمايزة، إضافة إلى إدراك قدراتهم المعرفية والحسية-الحركية، وتقويم مسارات تطوير مهاراتهم. ويقتضي ذلك منظورا شموليا قائما على ترتيب الأولويّات، وتناولا نوعيا لعمليات التعليم والتعلم، وتفعيلا حثيثا لإمكاناتهم وذكاءاتهم الخاصة. كما يستلزم أيضا التقويم العميق والمكيّف لطبيعة إعاقاتهم، والوقوف على حاجاتهم التربوية خلال المراحل التعليمية المختلفة.

يعتبر، في هذا الإطار، مشروع المؤسسة الدامج آلية سوسيوتربوية وإدارية ضرورية لمواكبة المسار الدراسي والاندماج الاجتماعي لهذه الفئة من المتعلمات والمتعلمين. ومن ثمّة جاءت فكرة إعداد أنموذجٍ عامٍّ لها يستجيب لآخر المستجدّات البيداغوجية والتنظيمية، ويتمحور حول المقاربة الدامجة، وقادر على بلورة مختلف التّوجّهات الإصلاحية التي تباشرها المؤسسات التعليمية في هذا المستوى، ومستند إلى دراسات عميقة للأبعاد التربوية والصحية والسوسيو-ثقافية للأطفال في وضعية إعاقة، بما يسمح بالرصد المستمر والمبكر لإمكاناتهم المعرفية والوجدانية-الاجتماعية والحس-حركية، فضلا عن كل الصعوبات التي تحول دون دمجهم في الوضعيات العادية، سواء من حيث التنشئة الاجتماعية أو اكتساب التعلمات. ويمكن أن تستأنس به الأطر الإدارية والفعاليات التربوية المختلفة عند شروعها في بناء هذا النمط الخاص من المشاريع.

إذا كانت أغلب مشاريع المؤسسات المدرسية الدامجة تستهدف، عموما، بلورة طموح جماعي للارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها، والمساهمة في تحقيق أهداف البرنامج الوطني للتربية

الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، وتوفير الأجواء والظروف الملائمة لانفتاحها على محيطها، وبالتالي التأسيس لعلاقة جديدة مع الأسر والجمعيات الشريكة والمراكز المختصة قصد دعم الجهود المواكبة للمسارات الدراسية الخاصة بهذه الفئة من المتعلمات والمتعلمين. وتتوخى، خصوصا، الاحتفاظ بهم في المدرسة لاستكمال سنوات الدراسة بالسلك الابتدائي، والرفع من نسبة التمكن من الكفايات المرتبطة بالتعبير والتواصل والاستقلالية والحياة الاجتماعية، وتحقيق مؤشرات الاندماج والتّحصيل بمنحى تصاعدي، بغض النظر عن النقط والعلامات التي يتحصلون عليها، مراعاة لمبدإ التكييف ومقومات التقويم التطويري، إضافة إلى الرفع من عدد ونوعية الشراكات السوسيو اقتصادية والثقافية، بما يلبي حاجاتها المتزايدة. فإن تبني واستثمار المشاريع المؤسساتية الدامجة بإمكانه أن يساهم في الحد من ظاهرتي الوصم والاستبعاد الاجتماعي، التي من الممكن أن يعاني منها الأطفال من ذوي الحاجات الخاصة داخل المؤسسات التعليمية، وذلك من هلال السعي نحو تحقيق ثلاث غايات رئيسية مرتبطة بتعليم الأطفال في وضعية إعاقة: الإدماج، والارتقاء، والتأهيل، من خلال استهداف أربعة أبعاد كبرى هي:

- **التمدرس**: من خلال مساعدتهم على تنمية تعلماتهم ومهاراتهم الأساسية والداعمة: الحساب، والقراءة، والكتابة...؛
- **التعلم والتدريب**: عبر بلورة إدراكاتهم، وترقية قدراتهم وإمكاناتهم الشخصية، وتطوير أساليب تعاملهم مع الوضعيات التعليمية التعلمية التي يوضعون فيها (الاكتشاف، والتواصل، والتنظيم...)؛
- **التنشئة الاجتماعية**[1]: من خلال تمكينهم من الآليات المختلفة للاندماج الاجتماعي عبر الانخراط في أنشطة الحياة المدرسية (التواصل، والمشاركة، والانفتاح على الآخر...)؛
- **الادماج في الحياة المدرسية**: من خلال العمل على جعل الأطفال من ذوي الحاجات الخاصة في قلب الحياة المدرسية، وليس مجرد عنصر من عناصرها.

كما يسعى هذا المشروع إلى تعزيز جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسة التربوية، والارتقاء بأدائها، وربطها بمحيطها الاجتماعي. كما يتوق إلى تمكين جميع المتعلمات والمتعلمين من الاستفادة من كل الإمكانات التي تقدمها، وتجاوز تلك النظرة السطاتيكية والأفكار النمطية والمستهلكة

[1] حول قضايا التنشئة الاجتماعية للأطفال في وضعية إعاقة والتحديات التي تطرحها، ينظر: الكنوني رشيد، **التنشئة الاجتماعية للطفل المعاق: دراسة نفسية-اجتماعية لقضايا الاندماج**، م. س.

للمشاريع التربوية التي دأبت المؤسسات التعليمية على اعتمادها، وبالتالي الدفع بها نحو تحقيق الشعار: "جميعا من أجل مدرسة للجميع".

خلاصة واستنتاجات

تهدف المقاربة التربوية الدامجة إلى تمكين الأطفال في وضعية خاصة، لا سيما من هم في وضعية إعاقة، إسوة بأقرانهم، من الالتحاق بالمدارس والتعلم ضمن البيئة المدرسية نفسها التي ينبغي أن توفر للجميع شروط النجاح والتطور والترقي، وذلك عبر تكييف التعلمات والطرائق الديدكتيكية وأشكال التقويم، وتزويدهم بتأهيل يواكب مساراتهم المتباينة في فضاءات متخصصة، يرتادونها حسب برمجة زمنية تنسجم مع مشاريعهم البيداغوجية الفردية. بيد أن ذلك اصطدم / يصطدم بمعيقات وصعوبات كثيرة مرتبطة ببعض الأنساق الاجتماعية، من جهة، وبطبيعة الخدمات والسياسات التربوية المعتمدة، من جهة أخرى؛ إذ ما تزال تهيمن مواقف اجتماعية وثقافية سلبية ومعتقدات وممارسات تقليدية، تنبني على الوصم والاستبعاد الاجتماعي، وتنتقص من قيمة وقدرة الأشخاص في وضعية إعاقة، تعززها مشاعر الخوف والعار، وتفاقمها الهشاشة والفقر ...

يشكل عدم تكييف عمليات التعليم والتتبع والدعم والمعالجة، وتعقيد البرامج التربوية المقررة، وقلة الوسائل والأدوات الديدكتيكية الملائمة، إضافة إلى غياب دليل منهجي رسمي للنموذج البيداغوجي المكيّف، ووسائل نقل خاصة، واتساع الهوة بين المخططات السياسية والواقع المدرسي الذي ما انفك يرزح تحت نير الوصم (Stigmatisation) السائد على نطاق واسع، فضلا عن استمرار الرؤية الخيرية والإحسانية في تدبير شؤون الأطفال في وضعية إعاقة، جعل هذه الفئة من المتعلمات والمتعلمين "شبه محرومة" من تربية دامجة حقيقية ذات جدوى وجودة.

فإذا كان من مقومات فلسفة الدمج المدرسي استقبال الأطفال في وضعية إعاقة في أقسام عادية تتسع مناهجها لكل المتعلمات والمتعلمين، مهما كانت حاجاتهم وقدراتهم وإمكاناتهم، والجمع بين التأهيل في مجالي التعلمات الأساس والتعلمات الداعمة من أجل الدمج الارتقائي في المستويات اللاحقة، ومحاربة التمثلات السلبية المرتبطة بالإعاقة، فضلا عن الحد من سيادة مختلف المواقف المعززة للتمييز، وتتبع المخطّطات التربوية الدامجة، وإشراك الآباء وجمعيات المجتمع المدني في مواكبة ودعم تمدرس أبنائهم وتدبير بعض أنشطة الحياة المدرسية؛ فإن الجيل الجديد من المشاريع المؤسساتية "المندمجة" يستحضر المقاربة "الدامجة"، ويحاول استدماج كل هذه

المقومات، عبر الارتكاز على دعاماتها الأربع الأساسية (الدعامة المبدئية (المدرسة للجميع)، والتقنية، والتكوينية، والبيداغوجية).

لتجاوز الإكراهات المختلفة التي يمكن أن تقف أمام نجاح سيرورة الدمج المدرسي، اقترحت الدراسة تطوير البحث والعمل على مستوى فعالية المشاريع المؤسساتية المندمجة التي ترتكز أكثر على المقاربة الدامجة، من خلال الاسترشاد بالتوصيات التالية:

- الانخراط في العمل التكاملي بين جميع المتدخلين في تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة (الفرق التربوية، والإدارية، والطبية، وشبه الطبية، والأسر، والفعاليات الجمعوية الناشطة في مجال الإعاقة...) من أجل تقديم عرض تربوي يلائم خصوصيات وحاجات هؤلاء الأطفال، ويؤهلهم لمسار تربوي دامج ومنسجم مع أهداف التنمية المستدامة1؛

- إدماج مشروع المؤسسة في منظومة "مسار" لضمان استمراريته وتتبع مراحل تنفيذه، وتوفير قاعدة بيانات محينة تسهم في نجاح خطواته ونجاعة أنشطته؛

- تكوين فريق طبي وتربوي متعدد التخصصات، ووضعه رهن إشارة المديريات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، يكون من بين مهامه السهر على تتبع المشاريع المؤسساتية الدامجة؛

- تمتيع الأطفال في وضعية إعاقة بكل حقوقهم التربوية والإدارية والاجتماعية كاللعب وقت الاستراحة مع الأطفال الآخرين، وتوفير فضاءات رياضية وفنية خاصة، وتجهيزات مادية وتكنولوجية نوعية...؛

- توفير وسائل نقل خاصة، وتأمين المدرسين المرافقين أثناء الحصص الدراسية والخرجات الاستكشافية والتربوية، وتقنين عملية الدمج تفاديا لرفض المتعلمات والمتعلمين من طرف المدرسين المستقبلين؛

- تنظيم أنشطة إشعاعية نهاية كل طور دراسي تحضرها أمهات وآباء أولياء المتعلمات والمتعلمين في وضعية إعاقة وكل الفاعلين والمهتمين بمجال التربية الدامجة؛

[1] وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، **الإطار المرجعي للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة**، م. س، ص. 92.

- تحفيز فريق القيادة وتخصيص جوائز تشجيعية إقليمية وجهوية ووطنية للمشاريع المؤسساتية الدامجة المتميزة؛
- تفعيل أدوار جماعات الممارسات المهنية وتنظيم تكوينات دورية لفرق القيادة؛
- حث فرق قيادة المشاريع المؤسساتية الدامجة على إيلاء اهتمام بالغ لمرحلة التشخيص، لما تلعبه من دور حاسم في نجاح السيرورات اللاحقة من المشروع؛
- تخصيص حيز زمني في جداول حصص المدرسين والإداريين يُفرد لأنشطة الحياة المدرسية، على أن يستفيد الفاعلون التربويون والإداريون أعضاء فريق قيادة مشروع المؤسسة الدامج من جداول حصص مخففة؛
- تشجيع الدراسات الأكاديمية والأبحاث التدخلية المهتمة بمعالجة الإشكالات التي يشهدها تدبير المشاريع المؤسساتية (التشخيص، والتدبير المادي والمالي، والتقويم والتتبع...).

لائحة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أمحدوك محمد والعماري فريد، 2023، المقاربة الدامجة في المشاريع المؤسساتية بالمغرب بين إكراهات الممارسة وآفاق التنزيل، تقديم عبد الله الخياري وأنور البوكيلي، منشورات مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية بالمغرب، فاس، الطبعة الأولى.
- قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 19.047 بشأن التربية الدامجة لفائدة التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة، صادر في 24 يونيو 2019.
- الكنوني رشيد، 2007، التنشئة الاجتماعية للطفل المعاق: دراسة نفسية-اجتماعية لقضايا الاندماج، سلسلة دراسات وأبحاث 4، منشورات فكر، الرباط، المغرب.
- المذكرة 19/530 بتاريخ 03 يوليوز 2019، بشأن التربية الدامجة لفائدة التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة.
- المذكرة الوزارية رقم 21/087 في شأن تعميم العمل بمشروع المؤسسة المندمج، بتاريخ 6 أكتوبر 2021.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019، التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، دليل مديري المؤسسات التعليمية، مديرية المناهج، الرباط، المغرب.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019، الإطار المرجعي للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، مديرية المناهج، الرباط، المغرب.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019، التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، دليل المدرس، مديرية المناهج.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني وتكوين الأطر والبحث العلمي، أكتوبر 2021، مشروع المؤسسة المندمج، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين فاس مكناس، المديرية الإقليمية مكناس، مصلحة تأطير المؤسسات التعليمية والتوجيه.

المراجع باللغة الفرنسية:

- UNESCO, 2010, Handicap International, in : **TESSA, Un guide pour la formation des enseignants en éducation inclusive au Togo**, 2015.